الأمم المتحدة S/2022/491

مجلس الأمن

Distr.: General
16 June 2022
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2605 (2021)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل أربعة أشهر تقريرا عن تنفيذها. ويقدِّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التقرير السابق للأمين العام المؤرخ 16 شباط/فبراير 2022 (S/2022/119)، وتقييما للفعالية العامة للبعثة وتشكيلها على النحو المطلوب في ذلك القرار.

ثانيا - الحالة السياسية

2 - هيمن الحوار الجمهوري، بما في ذلك الأعمال التحضيرية ذات الصلة، على الفترة المشمولة بالتقرير، مما حول الانتباه عن تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتواصلت الاستعدادات للانتخابات المحلية، التي أُرجئت إلى أوائل عام 2023.

عملية السلام

3 - أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح، وإن كان التقدم العام محدودا، بما في ذلك ما يتعلق بالوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وفي 14 شباط/فبراير و 25 أيار/مايو 2022، اجتمعت اللجنة التنفيذية للرصد للمرة الأولى منذ آب/أغسطس 2021. وركزت المناقشات على تشجيع قادة الجماعات المسلحة التي نزعت سلاحها بالفعل على مواصلة العمل من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بشكل كامل.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الفترة من 16 إلى 18 شباط/فبراير، عمل خبراء تقنيون أنغوليون ورواندیون مع شركاء دوليين وإقليميين في بانغي للنظر في اتخاذ إجراءات استجابةً لاستنتاجات اجتماع المتابعة الأول بشأن خريطة الطريق المشتركة، الذي عُقد في 14 كانون الثاني/يناير. وأسفر الاجتماع المعقود في الفترة من 16 إلى 18 شباط/فبراير عن إنشاء لجنة تنسيق لكي تقوم، على أساس شهري، برصد تنفيذ الجانب المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن من خريطة الطريق المشتركة. وتترأس لجنةَ التنسيق وزيرةُ الخارجية وشؤون الفرنكوفونية والشتات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتضم اللجنةُ أصحاب المصلحة الوطنيين، فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين.

5 - وفي 15 آذار/مارس، وقع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين آرشانغ توادیرا، مرسوما يدعو إلى عقد الحوار الجمهوري في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس. وتوصلت اللجنة المنظِّمة للحوار إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال والميسرين وأعضاء هيئة الرئاسة. ومع ذلك، تصاعدت التوترات السياسية مع إعلان العديد من جماعات المعارضة وأحزابها، مثل ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، والحزب الأفريقي من أجل التحول الجذري والمتكامل للدول، فضلا عن الرئيس السابق للمجلس الوطني الانتقالي، وجماعات المجتمع المدني، انسحابها من الحوار، مشيرة إلى مخاوف شتى منها إقصاء الجماعات المسلحة من العملية.

6 - وفي 22 آذار/مارس، ترأس الرئيس حفل افتتاح الحوار الجمهوري، الذي حضره أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيسيون والشركاء الدوليون. وأجرى نحو 450 مشاركا مناقشات في إطار لجان معينة، وهي اللجان المعنية بما يلي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الحوكمة السياسية وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات والديمقراطية؛ (ج) التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (د) السياسة الخارجية والتعاون الدولي؛ (هـ) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار.

7 - وتألفت هيئة الرئاسة من 10 أعضاء، من بينهم امرأتان. وانقسم ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 عقب اجتماع مع هيئة الرئاسة في 22 آذار/مارس. واختارت أغلبية ممثلي المعارضة في اللجنة المنظِّمة مواصلة المشاركة في الحوار. وقام الائتلاف، وفقا لقراره السابق بالانسحاب من الحوار الجمهوري، بطرد أربعة أحزاب بقيت في اللجنة المنظِّمة، والتي انسحبت في الوقت نفسه من الائتلاف.

8 - وخلال الجلسات العامة للحوار الجمهوري، أوصى ممثلون عن الأغلبية الرئاسية بتنقيح الدستور لإلغاء الحد الأقصى لفترتي الرئاسة، الأمر الذي قوبل بمقاومة قوية من أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني. واحتج رئيس هيئة الرئاسة بعدم اختصاص هذه الهيئة بشأن هذه المسألة، مستشهدا بالأحكام الدستورية التي تمنح هذه السلطة للرئيس والبرلمان. ونتيجة لذلك، استُبعد تنقيح الدستور من التوصيات النهائية للحوار، على الرغم من أن شخصيات عامة مقربة من الحزب الرئاسي عمّمت منذ ذلك الحين مقترحات لتعديل دستوري على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية.

9 - وقُدِّم التقرير النهائي للحوار الجمهوري، الذي تضمن 217 توصية، إلى الرئيس في 19 نيسان/أبريل. وتجسد التوصياتُ النتائجَ الرئيسية لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام 2015 والاتفاق السياسي.

التطورات السياسية

10 - في 1 آذار/مارس، افتتحت الجمعية الوطنية دورتها العادية الأولى التي اختُتمت في 30 أيار/مايو. وفي 7 آذار/مارس، انتخبت الجمعية الوطنية 14 عضوا، يشملون ثلاث نساء، لعضوية مكتبها، من بينهم 12 عضوا من الأغلبية الرئاسية وعضوان من المعارضة.

11 - وفي 21 نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع قانونا يسمح باستخدام العملات المشفرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 6 أيار/مايو، ترأس محافظ مصرف دول وسط أفريقيا دورة استثنائية للجنة المصرفية لوسط أفريقيا لمناقشة الآثار الإقليمية لهذا القانون بشأن العملات المشفرة. وفي 13 أيار/مايو، أصدر مصرف دول وسط أفريقيا بيانا من اللجنة يحظر فيه استخدام العملات المشفرة داخل منطقة عملة البنك.

12 - وفي 30 أيار/مايو، اختتمت الجمعية الوطنية دورتها العادية بعد اعتماد قوانين تتعلق بمسائل شتى منها إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة التي اعتُمدت في 24 حزيران/يونيه 1995. وأُرجئ اعتماد قانون بشأن تعيين حدود الدوائر الإدارية بسبب خلافات بشأن الأمكنة التي تُرسم عندها الحدود.

العملية الانتخابية

13 - في 16 آذار/مارس، أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات المحلية، التي كان من المقرر إجراؤها بدايةً في 11 أيلول/سبتمبر 2022، بسبب نقص الموارد وتأخُّر اعتماد قانون تعيين حدود الدوائر الإدارية. وفي 27 نيسان/أبريل، وافقت السلطة على جدول زمني منقح يحدد موعدا مبدئيا للجولة الأولى في كانون الثاني/يناير 2023.

14 - وفي 22 نيسان/أبريل، عين الرئيس 12 عضوا، يشملون خمس نساء، في الإطار التشاوري المجدَّد بشأن الانتخابات، وفقا لمرسوم مؤرخ 4 نيسان/أبريل 2022. وفي 20 أيار/مايو، عقد الإطار التشاوري اجتماعه الأول، الذي ركز على رسم الخرائط الانتخابية وحضرته الأطراف المعنية الوطنية، بما في ذلك ممثلو المعارضة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

15 - وفي الفترة من 19 إلى 25 آذار/مارس، قام وفد برئاسة وزير الإدارة الإقليمية وشؤون اللامركزية والتنمية المحلية ويضم ممثلين عن السلطة الوطنية للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بزيارة الكاميرون لمتابعة التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأعرب الممثلون المعتمدون للعديد من الدول الأعضاء لدى جمهورية أفريقيا الوسطى عن اهتمامهم بتقديم الدعم المالي أو العيني للانتخابات المحلية. وحتى 1 حزيران/يونيه، لم تكن قد صُرِفت إلى الصندوق المشترك للتبرعات سوى مساهمات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة (0,6 مليون دولار) والبرنامج الإنمائي (0,5 مليون دولار). ولا يزال يتعين تعبئة نحو 14,8 مليون دولار.

16 - وحتى 1 حزيران/يونيه، نظمت البعثة المتكاملة 521 جلسة توعية وتثقيف مدني، استفاد منها ما يقرب من 000 47 شخص، منهم 900 21 امرأة، دعما لجهود السلطة الوطنية للانتخابات الرامية إلى تعزيز المشاركة في الانتخابات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة المتكاملة دورات

تدريبية لما عدده 500 من المسؤولين الإداريين ومسؤولي السلطات المحلية و 250 3 من أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين في جميع أنحاء البلد بشأن القانونين المتعلقين باللامركزية لعامي 2020 و 2021 لتعزيز الصلة بين الانتخابات المحلية وإطار اللامركزية الجديد. وفي آذار/مارس، تواصلت البعثة مع 500 1 من قادة المجتمعات المحلية، منهم 500 امرأة و 500 من الشباب، في 10 دوائر في بانغي لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

17 - في شباط/فبراير وآذار/مارس، كانت غالبية آليات التنفيذ المحلية للاتفاق السياسي عاملة، مما وفر إطارا للحوار بشأن المسائل الأمنية وتنفيذ الاتفاق. وفي مقاطعات أواكا وأُوهام وسانغا - مبيري، فإن الآليات التي كانت غير عاملة منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 أُعيد تنشيطها في شباط/فبراير بدعم من البعثة المتكاملة. ومنذ نيسان/أبريل، أصبحت اجتماعات الآليات غير منتظمة، بسبب الافتقار إلى الدعم المالي من الحكومة.

18 - ودعمت البعثةُ المتكاملة السلطاتِ المحلية والمجتمعَ المدني في حل 10 نزاعات قبلية بشأن مسائل الترحال الرعوي والمسائل العابرة للحدود، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية في بامباري وبيراو وبوالي وبوسانغوا وبريا وغريماري وكاغا - باندورو وزيميو أو حول هذه المناطق.

19 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كانت البعثة قد نظمت 20 جلسة حوار بين القبائل لتعزيز التعايش السلمي حضرها 240 3 مشاركا، منهم 471 1 امرأة. وأفضت هذه الجلسات إلى عودة الجماعات المسلمة إلى بيراو وبوسانغوا وعودة الرعاة إلى مقاطعة نانا - غريبيزي.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - ظلت الحالة الأمنية هشة. وواصل أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عملياتهم العسكرية في الغرب والشرق، وجندوا عناصر من ميليشيات "أنتي بالاكا" ومقاتلين منشقين عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كمقاتلين بالوكالة. وارتكب أفراد الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون أعمالا انطوت على الابتزاز وفرض الضرائب غير المشروعة والعنف الجنسي ضد السكان المدنيين. وبدا أن نشاط الجماعات المسلحة قد ازداد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

21 - وحتى 1 حزيران/يونيه، سُجِّل 374 انتهاكا أمنيا للاتفاق السياسي، وهو انخفاض مقارنة بعدد الانتهاكات المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 396 انتهاكا. واستهدفت غالبية الانتهاكات الـ 374 هذه المدنيين (284)، تلتها انتهاكات تتعلق بالقيود المفروضة على التنقل (41)، والأنشطة العسكرية غير القانونية (31)، وعرقلة مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (18). وارتكبت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العدد الأكبر من الانتهاكات (114)، تليها قوات الدفاع والأمن الوطنية وغيرها من أفراد الأمن (100)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (58)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (53)، وعناصر ميليشيات "أنتي بالاكا" (40)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (9).

22 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، أسفرت 26 حادثة متصلة بالذخائر المتفجرة عن مقتل 4 مدنيين وإصابة 13 آخرين. وفي 4 نيسان/أبريل، اكتُشف لغمان مضادان للأفراد ودُمِّرا في قرية كومبلي، بمقاطعة أواكا في وسط البلد. وهذا هو أول استخدام للألغام المضادة للأفراد يُبلّغ عنه في البلد، في انتهاك لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، التي أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى طرفا فيها في 1 أيار/مايو 2003.

23 - وفي الغرب، انخرطت جماعات مسلحة متفرقة بشكل متزايد في أنشطة إجرامية تستهدف المدنيين وقوات الدفاع الوطني، في حين ارتكب أفراد أمن آخرون هجمات عشوائية ضد المدنيين. وجرت العمليات العسكرية التي شنها أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون ضد الجماعات المسلحة في المقام الأول في مقاطعات مامبيري - كاديي ونانا - مامبيري وأُوهام. وسيطر أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون على معاقل حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وميليشيات "أنتي بالاكا"، واحتلوا مواقع التعدين الحِرفي. وفي مقاطعة أُوهام - بيندي، حيث لم يكن هناك أفراد تابعون لقوات الدفاع الوطني وغيرهم من أفراد الأمن، واصلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ارتكاب عمليات الابتزاز في مواقع التعدين المعزولة. وفي 27 نيسان/أبريل، داهم أفراد أمن آخرون موقعي التعدين في كوتابارا وبوسيير في مقاطعة أُوهام اللذين تسيطر عليهما عناصر تابعة لميليشيات "أنتي بالاكا" والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، مما أسفر عن مقتل خمسة مقاتلين ومدني واحد.

24 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، أُبلغ عن وقوع 42 حادثة متصلة بالترحال الرعوي في الغرب، حيث تم استهداف رعاة فولانيين بسبب الاشتباه في تواطؤهم مع الجماعات المسلحة. وفي 27 آذار/مارس، أسفر العنف القبلي في مقاطعة بوالي الفرعية عن مقتل 16 شخصا وعن وقوع عدة إصابات وحالات تشريد. وفي 8 نيسان/أبريل، في غادزي بمقاطعة مامبيري - كاديي، قام مقاتلون تابعون لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بقتل أربعة مدنيين، مما أدى إلى شن هجمات انتقامية من جانب شباب محليين ضد طائفة الفولاني، أسفرت عن مقتل سبعة مدنيين وتسببت في تشريد الناس. وفي 15 أيار/مايو، في كوون ونزاكوندو بمقاطعة أُوهام - بندي، أشارت تقارير إلى أن نحو 20 فردا من أفراد قوات الدفاع الوطني اقتحموا منزلا يملكه شخص من أصل فولاني وقتلوا 10 مدنيين.

25 - وفي وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، جَنّد أفراد تابعون لقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون حوالي 600 مقاتل سابق في ميليشيات "أنتي بالاكا" والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعتي كوتو السفلى وأواكا للقتال ضد الجماعات المسلحة، في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022. وارتكبت ميليشيات "أنتي بالاكا" التي استُخدمت بالوكالة هناك تجاوزات، خاصة ضد المجتمعات المحلية المسلمة. وتظاهر أفراد ميليشيات "أنتي بالاكا" المستخدمين بالوكالة في بامباري في 15 شباط/فبراير، مطالبين بدفع ثمن خدماتهم وبإدماجهم في قوات الدفاع الوطني. كما استُخدم أفراد ميليشيات "أنتي بالاكا" بالوكالة في مقاطعتي أُوهام وأُوهام - فافا، لسد العجز في قوات الدفاع والدرك. وواصلت كل من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مهاجمة المدنيين وتهديدهم، لا سيما في منطقة مبريس وحولها بمقاطعة نانا - غريبيزي. ومنذ شباط/فبراير، في مقاطعتي كوتو السفلى ونانا - غريبيزي، تزايدت التقارير التي تفيد بقيام مقاتلي الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بتخويف السكان المحليين. وفي 30 آذار/مارس، أنشأت البعثة المتكاملة قاعدة عمليات مؤقتة في لينغويري لحماية المدنيين.

26 - وتدهورت الحالة الأمنية في الشرق مع مواصلة أفراد تابعين لقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين هجومهم العسكري في مقاطعات كوتو العليا ومبومو وفاكاغا. وهاجم أفراد الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى القرى الواقعة على طول محور موكا - وادّا وضايقوا رعاة الفولاني الموجودين حول رافاي، بمقاطعة مبومو.

27 - وفي 12 شباط/فبراير، قُتل، في منطقة وادّا، زكريا دامان، رئيس التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى وزعيم طائفة غولا في منطقة سام - أواندجا، على أيدي أفراد تابعين لقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين، حسبما زُعم، في ظروف غير واضحة.

28 - وفي 5 آذار/مارس، في نزاكو وبامارا، بمقاطعة مبومو، لقي 21 مقاتلا مصرعهم خلال عملية قادها أفراد أمن آخرون ضد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب انسحاب أفراد الأمن الآخرين من المنطقة، في 7 آذار/مارس، شنت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى أعمالا انتقامية ضد المدنيين، مما أدى إلى تشريد السكان وتدمير برج للاتصالات السلكية واللاسلكية.

29 - وفي آذار/مارس، نفذ أفراد تابعون لقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عملية في غورديل وسيكيكيدي، بمقاطعة فاكاغا؛ وأُفيد عن مقتل اثني عشر مدنيا، بمن فيهم اثنان من قادة غولا المحليين في التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 14 آذار/مارس، اشتبك أفراد تابعون لقوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون مع جماعات تابعة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وقبيلة المسيرية في موقع سيكيكيدي للتعدين، وأسفر ذلك، بحسب التقارير، عن مقتل 20 مدنيا. وفي 21 آذار/مارس، هاجم أفراد مسلحون من قبيلة المسيرية جماعة من طائفة الرونغا في سيكيكيدي، متهمين إياها بدعم قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرين، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين واحتراق السوق.

30 - وفي 9 أيار/مايو، هاجم أفراد تابعون للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع الوطني في بوكولوبو، بمقاطعة أواكا، مما أسفر عن مقتل جنديين وستة من مقاتلي ميليشيات "أنتي بالاكا" وخمسة مدنيين من الطائفة المسيحية. وفي اليوم التالي، وفي المنطقة نفسها، قام مقاتلون تابعون، على ما يُفترض، لقوات الدفاع الوطني وميليشيات "أنتي بالاكا"، بعمل انتقامي ضد جماعة محلية مسلمة، وقتلوا تسعة مدنيين.

31 - وفي بانغي، كانت الحالة الأمنية هادئة نسبيا. وفي 28 آذار/مارس، تم تقصير فترة حظر التجول على الصعيد الوطني، إذ أصبح يسري من منتصف الليل حتى الساعة الخامسة صباحا، بعد أن كان يمتد من الساعة العاشرة ليلا حتى الساعة الخامسة صباحا. وزادت حوادث الإجرام المسجلة لتبلغ 866 2 حادثة، مقارنة بما عدده 775 2 حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

32 - عُقد المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم الحلول في سياق التشريد القسري المتصل بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ياوندي، في 27 نيسان/أبريل، واتفقت خلاله حكومات تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والكونغو على توصيات لتقديم حلول دائمة للاجئين النازحين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المنطقة وللمشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

33 - ويومي 1 و 2 أيار/مايو، سافرت الممثلة الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أنغولا للتواصل مع رئيسها، جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، ووزير العلاقات الخارجية، تيتي أنطونيو، بشأن خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وخلال الاجتماع، قُدِّمت مقترحات لعقد مؤتمر إقليمي لتقييم الحالة المتصلة بخريطة الطريق ولإيفاد خبراء في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أنغولا ورواندا للعمل في إطار عمليات انتداب لدى مؤسسات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بانغي، في 4 حزيران/يونيه، وبناء على طلب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أيد تلك المقترحات، عقدت وزيرة الخارجية وشؤون الفرنكوفونية والشتات في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤتمرا للتقييم مع الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين، بما في ذلك أنغولا ورواندا، بهدف تنشيط الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة. واتفق المشاركون على الاجتماع كل ثلاثة أشهر لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي، الذي سيُقاس على أساس تقسيم واضح للعمل ونقاط مرجعية وجداول زمنية.

خامسا - الحالة الإنسانية

34 - أدى استمرار المواجهات المسلحة إلى تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في البلد، التي زاد من تفاقمها التصاعد السريع في أسعار السلع الأساسية. ويحتاج ما يقرب من 63 في المائة، أو 3,1 ملايين شخص، من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي والجنساني والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. واستمر العنف في التسبب في النزوح؛ فحتى 1 أيار/مايو، كان 265 658 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزالون مشردين داخليا، وكان 787 738 ما زالوا لاجئين في البلدان المجاورة. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2022، من المتوقع أن يمر 45 في المائة من السكان، أو 2,2 مليون شخص، إما في مرحلة الأزمة أو في مرحلة الطوارئ من جرّاء انعدام الأمن الغذائي.

35 - واستمرت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وأعمال العنف المسلح والركود الاقتصادي في التأثير سلبا على الحالة الإنسانية. وقد أظهرت البيانات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء المنفذون بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022 وقوع أكثر من 113 2 من الحوادث المتعلقة بالحماية في 12 من أصل 16 مقاطعة، يتصل معظمها بالعنف الجنساني (45 في المائة) وبانتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية (26 في المائة).

36 - واستمر استهداف العاملين في المجال الإنساني. ففي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، سُجِّلت 55 حادثة ضد العاملين في المجال الإنساني. وشكلت عمليات السرقة والسطو والنهب والتهديد والاعتداءات 41 حالة من هذه الحالات (75 في المائة) وأسفرت عن مقتل عامل واحد من هؤلاء العاملين وإصابة 16 آخرين. وفي نيسان/أبريل، وفي هجومين عنيفين بشكل خاص، فتحت عناصر مسلحة النار على مركبات للمساعدات الإنسانية، مما أدى إلى إصابة سبعة من العاملين. وفي أيار/مايو، وفي أعقاب كمين مسلح، احتجزت عناصر مسلحة مؤقتا تسعة من العاملين في المجال الإنساني واستُخدمت مركباتهم لنقل سلع منهوبة.

37 - وحتى 1 حزيران/يونيه، تمت تعبئة 37,6 في المائة من مبلغ قدره 461,3 مليون دولار لازم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى مليوني شخص وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، مما ترك نقصا

في التمويل قدره 287,7 مليون دولار. وفي الربع الأول من عام 2022، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات وخدمات متعددة القطاعات إلى 000 447 شخص.

38 - وحتى 1 حزيران/يونيه، ثبتت إصابة 421 14 شخصا من 621 93 شخصا خضعوا لاختبار الكشف عن الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ بداية الجائحة، وتوفي 113 شخصا. ولم تعكس الأرقام الرسمية تماما أثر الجائحة، بسبب محدودية نطاق الاختبارات. وحتى 1 حزيران/يونيه، تم تطعيم 1,2 مليون من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى (24,5 في المائة من السكان) ضد الفيروس من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي واتفاقات ثنائية.

سادسا - حماية المدنيين

39 - استمرت المواجهات بين أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرين، من جهة، وأفراد الجماعات المسلحة، من جهة أخرى، وكذلك الهجمات التي تشنها جميع الجهات الفاعلة المسلحة ضد المدنيين في جميع أنحاء البلد. ووقعت حوادث كبرى في مقاطعات كوتو العليا، ومامبيري - كاديي، ومبومو، ونانا - غريبيزي، وأومبيلا - مبوكو، وأُوهام، وأُوهام - بندي، وفاكاغا. وأدت الاشتباكات والهجمات المتعددة إلى انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتدمير الممتلكات، وأسفرت عن تشريد ما يقرب من 000 62 شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

40 - وأطلقت البعثةُ المتكاملة عمليةً مشتركة في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 15 نيسان/أبريل لبسط سيطرتها على مقاطعتي أُوهام وأُوهام - بندي. وشملت العملية زيادة عدد الدوريات لتقييد حركة الجماعات المسلحة والتخفيف من حدة التهديدات في مواقع التعدين وفي ممرات الترحال الرعوي التي تربط تشاد والكاميرون بجمهورية أفريقيا الوسطى. وجمعت العملية بين النشر المتكامل للوحدات العسكرية، بما في ذلك قوات الرد السريع، والقوات الخاصة، ووحدات الهليكوبتر المسلحة، والوحدات الهندسية، ووحدات إبطال الذخائر المتفجرة، إلى جانب وحدات الشرطة والمدنيين الذين يضطلعون بأنشطة تنفيذية فنية.

41 - وفي 10 أيار/مايو، أطلقت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن الوطنية، عملية واسعة في مينغالا، بمقاطعة كوتو السفلى. وكان الهدف من العملية هو حماية المدنيين بشكل استباقي ردا على التهديدات بشنّ هجمات من جانب الجماعات المسلحة في مقاطعة أواكا ومناطق أخرى في البلد، فضلا عن الهجمات التي شُنّت على بوكولوبو في 9 أيار/مايو.

42 - وحتى 1 حزيران/يونيه، قدمت البعثة المتكاملة تدريبا على التوعية بالذخائر المتفجرة إلى 223 من موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بمن فيهم 51 امرأة. وفي الفترة من 17 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، شارك 487 5 شخصا، يشملون 680 4 طفلا (366 2 من الفتيان و 314 2 من الفتيات)، في بوالي وبوسيمبيلي وبوار في دورات للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

43 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان 132 (أو 76 في المائة) من أصل 174 مسؤولا محليا (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمقاطعات وللمقاطعات الفرعية) موجودين خارج بانغي، مما يعكس زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

إصلاح قطاع الأمن

44 - عقد المجلسُ الأعلى الذي تم إنشاؤه في نيسان/أبريل 2020 لمعالجة الشروط التي يخدم في إطارها الأفراد العسكريون اجتماعَه الأول في 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل 2022، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم التشديد على التوصيات المتعلقة بإصلاح إدارة الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل والمعيشة للأفراد العسكريين.

45 - وفي الفترة من 10 إلى 19 أيار/مايو، وللمرة الأولى منذ عام 2017، قامت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بتيسير حلقات عمل تركز على الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن لتعزيز دور البرلمانيين، بُغية الوفاء بمسؤوليتهم الرقابية الكاملة.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

46 - حتى 1 حزيران/يونيه، نُشر في جميع أنحاء البلد 860 6 فردا من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 562 3 ضابط شرطة (منهم 884 امرأة) و 298 3 فردا من الدرك (منهم 525 امرأة)؛ وبقي ما مجموعه 212 5 فردا في بانغي. وقدمت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي الدعم لتدريب 892 1 فردا من أفراد الشرطة والدرك (منهم 534 امرأة) على مسائل من قبيل الخفارة المجتمعية، والسلوك والانضباط، والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولا يزال القوام الإجمالي لقوات الدفاع الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بانتشارها، مجهولا.

47 - وحتى 1 حزيران/يونيه، أجرت البعثة المتكاملة 39 زيارة مع السلطات الوطنية لضمان الجودة في مرافق تخزين الأسلحة والذخائر التابعة لقوات الدفاع الوطني في بانغي، ودربت 12 فردا تابعين لقوات الدفاع والأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخائر.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

48 - حتى 1 حزيران/يونيه، بلغ العدد الإجمالي للمقاتلين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم من خلال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن منذ إطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2018 ما قدره 826 3 فردا (منهم 219 امرأة). وقد جُمع، منذ بدء البرنامج، ما مجموعه 775 2 قطعة سلاح حربي، و 879 136 طلقة ذخيرة، و 526 1 قنبلة يدوية، و 560 قطعة من المتفجرات الأخرى أو المواد ذات الصلة، و 656 مخزنا للذخيرة.

49 - وواصلت الأفرقة المتنقلة التابعة للحكومة عمليات نزع السلاح والتسريح التي تستهدف المقاتلين الملتزمين بالاتفاق السياسي في مقاطعتي نانا - مامبيري وفاكاغا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وفي الفترة من 28 آذار/مارس إلى 20 نيسان/أبريل، قامت الحكومة بنزع سلاح وتسريح 216 مقاتلا من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، منهم أربع نساء، في فاكاغا، وفي الفترة من 19 إلى 24 نيسان/أبريل، قامت الحكومة بنزع سلاح وتسريح 95 مقاتلا، منهم خمس نساء، تابعين لخمس جماعات مسلحة في بوسيمبيلي وبوار.

50 - وحتى 1 حزيران/يونيه، استمرت أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لفائدة 799 5 من المستفيدين المسجلين، منهم 466 2 امرأة، في بانغاسو وبانغي وبيراو وبوسانغوا وبوار وبريا وكاغا باندورو وندیلي.

العدالة وسيادة القانون

51 - في 29 نيسان/أبريل، بدأت محكمة الاستئناف في بانغي أولى جلسات الاستماع الجنائية منذ شباط/فبراير 2020. وفي الفترة الممتدة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سلَّمت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية في بانغي 10 أفراد كانوا قد اعتُقلوا، بما في ذلك في إطار التدابير المؤقتة العاجلة.

52 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كان هناك سبعة وعشرون تحقيقا جاريا تضطلع بها السلطات القضائية الوطنية في هجمات شُنّت ضد أفراد حفظ السلام. وفي 11 نيسان/أبريل، أُفرج عن زعيم ميليشيات "أنتي بالاكا" المدعو "إدموند"، المشتبه في ارتكابه جرائم خطيرة ضد المدنيين وقوات حفظ السلام فيما يتعلق بالهجمات التي شُنَّت في تاغبارا في نيسان/أبريل 2018، وغريماري في آذار/مارس 2020، وبويو في كانون الأول/ديسمبر 2021، دون إذن قضائي.

53 - وفي 19 نيسان/أبريل، بدأت الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الخاصة محاكمتها الأولى في قضية الهجوم الذي وقع في أيار/مايو 2019 على كوندجيلي وليمونا، بمقاطعة أُوهام - بيندي، والذي يُزعم أن أعضاء من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار شنّوه. ولم يحضر المحامون الذين عينتهم المحكمة للمتهمين والأطراف المدنية في جلسة الاستماع الأولى، مطالبين بزيادة أجورهم. وبعد مفاوضات، حضر المحامون الجلسة التالية في 25 نيسان/أبريل، واستمرت المحاكمة خلال شهر أيار/مايو.

54 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كان نحو 84 في المائة من موظفي السجون المدنيين الوطنيين يشغلون وظائفهم في 12 سجنا من السجون العاملة خارج بانغي. وفي غضون ذلك، واصل 150 موظفا تم تعيينهم حديثا التدريب في الموقع. وفي نيسان/أبريل، بدأ 145 من ضباط السجون المدنيين في الخدمة الفعلية الذين أكملوا التدريب في 30 حزيران/يونيه 2021 باستلام مدفوعات السلف على المرتبات، على الرغم من أن إدماجهم الكامل في صفوف الموظفين الحكوميين لا يزال معلقا. وأنجزت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مشاريع ركزت على منع معاودة الاجرام في أربعة سجون.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

55 - في الفترة الممتدة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، وثَّقت البعثة المتكاملة 265 حادثة انطوت على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتحققت من هذه

الحوادث التي طالت 816 ضحية، من بينهم 413 رجلا و 100 امرأة و 63 فتى و 40 فتاة و 40 طفلا مجهول الهوية؛ و 145 مدنيا مجهول الهوية؛ و 35 مجموعة ضحايا جماعيين، وتسببت هذه الحوادث في وفاة 105 مدنيين بسبب النزاع. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 35,83 في المائة في عدد الحوادث وانخفاضا أقل، بنسبة 17,57 في المائة، في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

56 - ووثّقت البعثة المتكاملة 138 حادثة انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان يُزعم أنها ارتُكبت على يد جماعات مسلحة موقِّعة على الاتفاق السياسي، وطالت هذه الحوادث 452 ضحية، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 41,77 في المائة في عدد الحوادث وانخفاضا بنسبة 15,03 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 24 حادثة وسقوط 130 ضحية؛ وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار عن 38 حادثة وسقوط 86 ضحية؛ وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير عن 24 حادثة وسقوط 83 ضحية؛ والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى عن 26 حادثة وسقوط 58 ضحية.

57 - ووثّقت البعثة المتكاملة 118 حادثة انطوت على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني يُزعم أنها ارتُكبت على يد أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين، وطالت هذه الحوادث 333 ضحية، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 32,57 في المائة في عدد الحوادث وزيادة بنسبة 22,55 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت قوات الدفاع الوطني مسؤولة عن 55 حادثة وسقوط 105 ضحايا، في حين أسفرت أعمالها المشتركة مع أفراد أمن آخرين عن وقوع 11 حادثة طالت 85 ضحية. وكان أفراد الأمن الآخرون مسؤولين عن 31 حادثة انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، طالت 80 ضحية. ونفذ أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عمليات عسكرية في مواقع التعدين، مستخدمين أعضاء سابقين في الجماعات المسلحة كمقاتلين بالوكالة.

58 - وظلت ظروف الاحتجاز سيئة للغاية في جميع المواقع تقريبا، ولا سيما في "المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق" و "قسم البحوث والتحقيقات"، حيث يُحتجز الأشخاص المحرومون من حريتهم في زنزانات مكتظة مع إمكانية محدودة أو معدومة للجوء إلى القضاء أو للحصول على الرعاية الصحية والغذاء.

59 - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، عقدت وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، 10 حلقات عمل لفائدة 300 من المسؤولين في الوزارات، منهم 100 امرأة، بشأن رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وبشأن إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء. ودعمت البعثةُ المتكاملة الحكومةَ في صياغة سياسة وطنية لحقوق الإنسان، تمشيا مع توصيات مجلس حقوق الإنسان المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات. وتلقّى ستون عضوا من أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بحقوق الإنسان تدريبا على تقديم التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان والمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

60 - وفي الفترة من 9 إلى 12 أيار/مايو، قامت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى. واجتمعت بممثلي الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، وبأصحاب المصلحة الدينيين، للمضي قُدما في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية.

العدالة الانتقالية

61 - بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تقديم الدعم لعملية تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ووضع المفوضون الصيغة النهائية للوثائق القانونية والداخلية وشرعوا في أنشطة التواصل في 20 مدينة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

62 - في الفترة الممتدة من 17 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة ادعاءات بوقوع 69 حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، معظمها حالات اغتصاب، استهدفت 100 ضحية (67 امرأة و 33 فتاة). ومن بين هذه الحوادث، تم التحقق من 41 حادثة طالت 65 ضحية؛ وأثار انعدام الأمن وتُعذُّر الوصول إلى المواقع عقبات أمام إجراء تحقيقات في جميع الحوادث المبلّغ عنها وتسبب ذلك في حالات تأخير في الإبلاغ، إذ وقعت 88,57 في المائة من الحوادث قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويُزعم أن أفراد الجماعات المسلحة مسؤولون عن 61 حادثة وسقوط 89 ضحية؛ ويُزعم أن قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي مسؤولة عن أربع حوادث وسقوط أربع ضحايا؛ وأن أفراد أمن آخرين مسؤولون عن حادثة واحدة وسقوط أربع ضحايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتحت السلطات الوطنية تحقيقا في ادعاءات بانتشار أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع على نطاق واسع في باكوما، بمقاطعة مبومو، أثناء فترة احتلالها من قِبل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بين كانون الأول/ديسمبر 2020 ونيسان/أبريل 2021.

63 - وحققت البعثة المتكاملة في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ارتكبها أفراد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، ووثَّقت 227 حالة طالت 246 ضحية (146 امرأة و 100 فتاة) في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2022. وفي الفترة من 24 شباط/فبراير إلى 6 آذار/مارس، دعمت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، تحقيقا أجرته في باكوما الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، وأُجريت خلال هذا التحقيق مقابلات مع 123 من ضحايا وشهود العنف الجنسي المتصل بالنزاع والجرائم المتصلة بالنزاع، وتم جمع الأدلة.

الأطفال والنزاع المسلح

64 - في الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ارتكاب 192 انتهاكا جسيما في حق 146 طفلا (93 فتى و 53 فتاة). ونُسب ارتكاب الانتهاكات إلى جماعات مسلحة (104)، وأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد أمن آخرين (61)، وجناة مجهولي الهوية (27). وشملت الانتهاكات الجسيمة تجنيدَ الأطفال واستخدامَهم (80)، والقتلَ (8)، والتشويهَ (30)، والاغتصابَ وأشكالا أخرى من العنف الجنسي (18)، والاختطاف (30)، والاعتداءات على المدارس (4) والاعتداءات على المستشفيات (2)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (20). وعشرة من الأطفال الثمانين الذين جندوا واستخدموا تركهُم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/

الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى) وراءه عندما دخلت قوات الأمن والدفاع الوطنية وأفراد أمن آخرون مقاطعة نانا غريبيزي.

65 - وفي 15 نيسان/أبريل، وقّع الرئيس خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأطفال. وفي اليوم التالي، وقّع وزير الدفاع الوطني وإعادة إنشاء الجيش تعميماً يحظر فيه وجود الأطفال في محيط المعسكرات والقواعد التابعة لقوات الأمن والدفاع الوطنية وللبعثة المتكاملة.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

66 - واصل الرئيس جهوده لتعزيز التعاون على الصعيد الثنائي وتوسيعه، حيث وقّع مذكرة مع الصين في 11 شباط/فبراير لتلقي منحة مساعدات اقتصادية بقيمة 16 مليون دولار. وزار وفدٌ رفيع المستوى من المملكة العربية السعودية جمهوريةَ أفريقيا الوسطى في الفترة من 9 إلى 11 آذار/مارس، ووُقِّعت خلال ذلك أيضا مذكرة تفاهم بشأن تخفيف عبء الديون.

67 - وفي 4 آذار/مارس، أعلن صندوق النقد الدولي ظهور علامات تُنبئ بانتعاش اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، لكنه حذّر من مخاطر كبرى منها زيادةُ أسعار السلع الأساسية المستوردة، وانعدامُ اليقين من أن مدفوعات الدعم المباشر للميزانية من الشركاء ستُدفع، ومحدودية التقدم المحرز في عملية السلام. وفي 5 أيار/مايو، وافق البنك الدولي على منحة بقيمة 35 مليون دولار لفائدة مشروع الحوكمة الرقمية للقطاع العام ومنحة بقيمة 30 مليون دولار لفائدة مشروع الاستثمار وتنافسية الأعمال من أجل توفير فرص العمل.

68 - وفاقم النزاع في أوكرانيا الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الهشة أصلا في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تسبب في نقص النفط ومنتجات غذائية أساسية. وفي الربع الأول من عام 2022، ارتفعت أسعار دقيق القمح بنسبة 30 في المائة، بينما ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 20 في المائة، وارتفعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 56,1 في المائة. وتشهد المنتجات النفطية أيضا اضطرابات شديدة في الإمدادات منذ شهر آذار/مارس. وقد ظلت أسعار المنتجات النفطية مستقرة نتيجة الدعم الحكومي، لكن المخزونات استنفدت مبكرا.

69 - وفي الفترة من 28 إلى 29 نيسان/أبريل، أجرى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة استعراضا سنويا لإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية، وقاما خلال ذلك أيضا بتحديد أولويات إعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

70 - في 1 حزيران/يونيه، كان قوام العنصر العسكري المنشور للبعثة المتكاملة قد بلغ 151 12 فردا، منهم 7,1 في المائة من النساء، من أصل القوام المأذون به وهو 400 14 فرد، وكان من بينهم 414 ضابطا من ضباط الأركان، منهم 101 امرأة، و 147 مراقبا عسكريا، منهم 43 امرأة.

71 - وفي 1 حزيران/يونيه، كان قد نُشر 980 فردا من القوام العسكري المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021) وهو 750 2 فردا، ونُشر 411 فردا منهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتواصل التخطيط والتحضير من أجل إكمال معظم عمليات النشر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، بما يشمل تحديدا: (أ) من تبقى من أفراد كتيبة المشاة (450 فردا) لتأمين طريق الإمداد الرئيسية؛ (ب) قوتان للرد السريع (360 فردا) في بانغي وبانغاسو؛ (ج) كتيبة مشاة خفيفة (450 فردا) في مبيكي؛ (د) سرية مشاة (120 فردا)؛ (هـ) أفراد وحدات هندسية (110 أفراد)؛ (و) من تبقى من أفراد مستشفى من المستوى الثاني (31 فردا). ويجري أيضا تكوين منظومات جوية غير مأهولة.

72 - ولدعم تدابير التخفيف من أخطار الذخائر المتفجرة، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريباً يتعلق بالتخلص من الذخائر المتفجرة والوعي بأخطارها لفائدة 782 فردا من أفراد القوة، ومنهم 59 امرأة، في بربراتي وبوار. وتلقى 23 من حفظة السلام تدريباً على عمليات البحث عن هذه الذخائر واكتشافها.

عنصر الشرطة

73 - في 1 حزيران/يونيه، كان قوام عنصر الشرطة المنشور للبعثة المتكاملة قد بلغ 592 2 فردا، منهم 12,62 في المائة من النساء، من أصل القوام المأذون به وهو 020 3 فردا. وكان من بينهم 540 ضابط شرطة من غير أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، منهم 116 امرأة؛ و 052 2 فردا، منهم 211 امرأة، موزعين على 12 وحدة شرطة مشكّلة ووحدة واحدة لدعم الحماية.

74 - وفي 1 حزيران/يونيه، كان قد نُشر 540 فردا من قوام الشرطة المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021) وهو 940 فردا، بما يشمل نشر وحدة شرطة مشكّلة تتألف من 180 فردا، و 163 ضابط شرطة من غير أفراد وحدات الشرطة المشكّلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد نُشر 163 ضابطا من قوام ضباط الشرطة من غير أفراد وحدات الشرطة المشكّلة المأذون به وهو 200 ضابط. وسيُنشر الباقون وعددهم 37 ضابطا بمجرد الانتهاء من الترتيبات اللوجستية. وتتواصل الأعمال التحضيرية لنشر وحدتَي شرطة مشكّلة في بانغاسو ونديلي بحلول آب/أغسطس.

الموظفون المدنيون

75 - في 1 حزيران/يونيه 2022، كانت البعثة المتكاملة تضم 498 1 موظفا مدنيا (26 في المائة منهم نساء)، من بينهم 266 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدَّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 91 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 648 1 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

76 - في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة 23 انتهاكا لاتفاق مركز القوات منسوب القيام بها لأفراد من قوات الدفاع الوطني وأفراد أمنٍ آخرين. ومن هذه الانتهاكات عرقلةُ حرية تنقل أفراد من الأمم المتحدة وإلقاء القبض عليهم وتوجيه تهديدات لهم وتفتيش مركبات البعثة المتكاملة. ويمثل ذلك زيادة بمقدار أربعة حوادث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

77 - وفي 21 شباط/فبراير، أوقفت قوات الدرك أربعة أفراد عسكريين تابعين للبعثة المتكاملة يحملون أوراق اعتماد لهم كمراقبين عسكريين وهم قيد الخدمة في مطار بانغي بزعم محاولتهم اغتيال الرئيس. وأُفرج

عن هؤلاء الأفراد العسكريين في 24 شباط/فبراير وأعيدوا إلى وطنهم في 23 آذار/مارس. ولا تزال معداتهم، بما في ذلك أصول ممنوحة لهم من الأمم المتحدة، في عهدة السلطات الوطنية.

78 - وفي 14 آذار/مارس، ورغم توجيه إخطار في الوقت المناسب، صادر دركيون وأفراد أمنٍ آخرون حاويتين من الذخيرة كانتا في طريقهما إلى البعثة المتكاملة من أجل استخدامات قوتها. وفُتّشت الحاويتان ثم أُفرج عنهما في 18 آذار/مارس عقب التواصل على مستوى رفيع مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

79 - وفي 6 نيسان/أبريل، أقامت وزارة الخارجية والفرنكفونية والشتات هياكل تنسيقية جديدة، منها ما يتعلق بتنفيذ اتفاق مركز القوات والتنسيق الأمني، وتجمعُ هذه الهياكل بين الجهات الشريكة الرئيسية مثل الوزارات التنفيذية، ورؤساء قوات الدفاع والأمن الوطنية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبعثة المتكاملة. وركّز الاجتماع الأول بشأن اتفاق مركز القوات المعقود في 13 نيسان/أبريل على المسائل ذات الأولوية في تنفيذ الولايات وحماية حفظة السلام، مثل استئناف الرحلات الجوية الليلية.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

80 - في الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سُجّل تعرض أفراد الأمم المتحدة لما عدده 164 حادثا أمنيا، بما في ذلك تعرضهم مباشرة لاعتداءات وتهديدات وأعمال إجرامية ومظاهرات عنيفة وعمليات سطو واعتقالات وحوادث سير. وتوفي فردٌ واحد بسبب المرض، وأُصيب 12 آخرون بجروح في حوادث سير؛ وأُجلي 10 أفراد. وأُبلغ عن تعرض أفراد من الأمم المتحدة لأربع عمليات سطو مسلح أسفرت عن إصابة فرد واحد بجروح، ولستّ حالات سرقة. وأُبلغ أيضا عن وقوع ما مجموعه 84 حادث سير، وتسعة حرائق. ووقعت 13 حالة اعتقال شملت 18 فردا منهم أربعة أفراد عسكريين واثنان من أفراد الشرطة.

81 - وفي 1 حزيران/يونيه، كانت الأمم المتحدة قد أعطت 307 31 حقنات من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 لأفراد الأمم المتحدة والأفراد المؤهلين العاملين في منظمات غير حكومية. وفي 1 حزيران/يونيه، كان عدد حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 في صفوف أفراد الأمم المتحدة قد بلغ 497 1 حالة إصابة، بما فيها 12 حالة غير متعافى منها بعد، و 465 1 حالة إصابة متعافى منها و 11 حالة وفاة.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

82 - في الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 30 نيسان/أبريل 2022، سجلت البعثة المتكاملة ثلاث حالات استغلال وانتهاك جنسيين، وحالتان منها منسوبتان لأفراد عسكريين بينما الثالثة منسوبة لفرد مدني. وأحالت البعثة المتكاملة 10 ضحايا حوادث سابقة، منهم سبعة أطفال، إلى شركاء في مجال العمل الإنساني ومؤسسات محلية لتقديم المساعدة الطبية والنفسية والحمائية إليهم.

83 - وواصلت البعثة جهودها لضمان إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أليندا وموبايي وبّومبولو إلى جهات شريكة لتلقي المساعدة والدعم، بما في ذلك من خلال مشروع يموله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعززت البعثة المتكاملة وجودها الميداني المعني بالسلوك والانضباط في المناطق الشديدة الخطورة مثل بامباري وبانغاسو وبربراتي بالاقتران مع تنفيذ تدابير وقائية من خلال شبكات الشكاوى المجتمعية. ونقلت البعثة أيضا شبكات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى مكاتبها الميدانية، بالتنسيق مع أفراد أفرقة الأمم المتحدة القطرية المنشورين في المواقع، للتمكين من توفير وقاية شاملة.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

84 - واصلت البعثة المتكاملة تحسين ممارساتها البيئية والسعي إلى الحد من بصمتها البيئية. ويتواصل تقييم المخاطر المتصلة بمياه الصرف في جميع قواعد العمليات، واستمرت عملية إصلاح مطمر النفايات في كولونغو. ويجري حاليا إقامة محطة ترميد للنفايات الطبية الحيوية في بانغي. وأكملت البعثة إقامة نظام الطاقة الشمسية المتكامل في موقع يوكاتيكس في بانغي في 4 آذار/مارس.

حادي عشر - فعالية البعثة وتشكيلها

85 - تمشيا مع الفقرة 58 (ب) من القرار 2605 (2021) وعملا بالتزامات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أعطت البعثة المتكاملة والأمانة العامة الأولوية للجهود الهادفة إلى تحسين فعالية البعثة وتشكيلها لتحقيق الأولويات المقررة على نحو أفضل.

86 - وتواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في ترسيخ قدرة البلد الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، بطرق منها إتاحة متسع لتتقدم فيه العملية السياسية. وقام الوجود المدني والنظامي للبعثة منذ بدايته بدور أساسي في إعادة إرساء النظام الدستوري والحفاظ عليه ومنع العودة إلى حالة تفشي أعمال العنف. كما ساهم الدور السياسي الذي تقوم به البعثة، من خلال موقفها القوي وخبرتها المتعددة الأبعاد، في جملة أمور منها النجاح في تنظيم دورتين من الانتخابات العامة، وتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2019، ونزع سلاح العديد من المقاتلين. وتقود البعثة أيضا عمليات مكافحة الإفلات من العقاب، بوسائل منها نشر تقارير منتظمة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبادل المعلومات مع المحكمة الجنائية الخاصة ودعم تفعيلها، ودعم تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة كذلك.

87 - وبالإضافة إلى التكيف مع الديناميات السياسية والأمنية في سياق ما بعد الانتخابات، كيّفت البعثة استراتيجيتها السياسية ونهجها الأمني لمواصلة النهوض بعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك تحسين العلاقات مع الحكومة المضيفة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وزيادة إمساك البلد بزمام أموره، وإعادة تعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية لدعم الاتفاق السياسي بالإضافة إلى خريطة الطريق المشتركة التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والحوار الجمهوري.

88 - وتواصل البعثة المتكاملة اتباع نهج شامل لها بأسرها في حماية المدنيين لتلبّي حاجات السكان من حيث الحماية والأمن. ويتمحور هذا النهج حول الإنذار المبكر والوقاية من خلال شبكات إنذار محلية ووجودٍ متعدد الأبعاد وأصولٍ (جوية) متخصصة، وهو ما يُتيح، بالاقتران مع القدرات التحليلية والقدرات التنفيذية المشتركة، صورةً للمخاطر التي تتهدد الحماية يُسترشد بها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. واعتبارا من أيار/مايو 2022، كان هيكل الإنذار المبكر والاستجابة في البعثة يتألف من 78 مساعدا لشؤون الاتصال المجتمعي منشورين في قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة للبعثة البالغ عددها 42 قاعدة ويعملون مع 80 شبكة إنذار مجتمعية عاملة، ومنها 24 شبكة أُنشئت منذ آذار/مارس 2021. ويسّر وجودُ البعثة المتكاملة في شتى أنحاء البلد وتقديمُها الدعم إلى السلطات الوطنية نشرَ 309 من موظفي الخدمة المدنية و 142 جهة قضائية و 209 من موظفي السجون و 385 فردا من قوات الأمن الداخلي و 461 جنديا من جنود جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من آذار/مارس 2021 إلى أيار/مايو 2022 ليتحملوا مسؤولياتهم

تدريجيا ويحموا السكان. وساعد هذا النهج في مناطق معينة في منع أعمال العنف المجتمعي والعنف المرتبط بالترحال الرعوي وفي الحد منها، وفي إتاحة حرية حركة الأشخاص والبضائع وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية لأهداف منها مكافحة كوفيد-19. ولا تزال تُواجَه تحديات على صعيد الإنذار المبكر والوصول إلى المواقع بسبب مساحة البلد الشاسعة، وضعف البنية التحتية، والظروف الجوية.

89 - وتواصل البعثة تأمين الطرق الرئيسية في البلد، بما في ذلك طريق الإمداد الرئيسية الاستراتيجية التي تربط بانغي بالكاميرون. وزادت الطلبات المتلقاة من البعثة لتوفير الأمن للقوافل في 2021 بنسبة 12 في المائة، مما استدعى سحب القدرات العسكرية والشرطية من مهام أخرى مقرّرة وأثّر على قدرتها على الانتشار لفرض نفوذها. وفي بانغي، تواصل القوة المشتركة التابعة للبعثة المتكاملة توفير حراس ثابتين ومرافقين أمنيين للسلطات والمؤسسات الوطنية.

90 - وأعادت البعثة المتكاملة هيكلة تشكيلها العسكري والشرطي لاستخدام وجودها النظامي على أكفأ وجه، بالإضافة إلى الزيادة في القوام المأذون بها في القرار 2566 (2021). وفي أوائل عام 2021، اقترحت القوة ترتيبا لها يتماشى مع خطة الدفاع الوطنية، ومن المتوقع إنجاز ذلك بعد الانتخابات المحلية. وسينشر عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة كذلك وحدات شرطة مشكّلة جديدة وضباط شرطة جدد من غير هذه الوحدات خارج بانغي تمشيا مع الرؤية الوطنية بشأن قوات الأمن الداخلي لتعزيز قدرة البعثة على توفير الحماية، والنهوض بنشر الشرطة والدرك الوطنيين في المواقع ذات الأولوية.

91 - وعلى الرغم من القدرات الإضافية، لا تزال قوة البعثة المتكاملة تتحمل أعباء فوق طاقتها بسبب استمرار التهديدات الأمنية في العديد من المناطق التي ليس فيها وجود دائم لقوات الدفاع والأمن الوطنية. فقد وزعت البعثة مواردها العسكرية في مختلف أنحاء البلد، وحافظت على قواعد عمليات ونقاط تفتيش ثابتة دائمة ومؤقتة لحماية المدنيين، بالإضافة إلى تسيير دوريات قوية، بما في ذلك تسييرها لمسافات طويلة. وأجرت البعثة تقييما داخليا متكاملا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 لترشيد وجودها من حيث قواعد العمليات، ولتحسين المستويات الأمنية والمعيشية والبيئية في القواعد التي ستبقى على المدى الطويل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات. ويجري حاليا تنفيذ التوصيات المنبثقة عن ذلك التقييم.

92 - وعملاً بدراسة القدرات التي أوصت بإعادة النظر في مفهوم تشغيل القوة لتحسين الاستجابة والفعالية، تتّبع البعثة منذ كانون الأول/ديسمبر 2021 نهجا جديدا متكاملا وديناميا يركز على استباق أعمال العنف في مختلف البؤر الساخنة والحيلولة دون وقوعها، بالاقتران مع استخدام القدرات القوية والمتخصصة على أكفأ وجه لحماية المدنيين وردع الجماعات المسلحة بطرق منها نشر بعثات مشتركة لبسط النفوذ في المناطق على النحو المفصل في الفقرة 40 أعلاه. وعززت قوة البعثة أيضا قدارتها ودوراتها الاستخباراتية في مجال حفظ السلام لتعزيز عمليات الإنذار المبكر والتصدي، بما في ذلك على نحو استباقي، من خلال تكوين تشكيلات من أفراد متخصصين وتدريبهم. وعُدِّل بيان الاحتياجات لغالبية الوحدات لتعزيز القدرات وحماية القوة.

93 - وتتوقف فعالية العناصر النظامية لعمليات حفظ السلام على نشر أفراد معدّين ومدربين جيدا يمتلكون القدرات اللازمة ولديهم عقلية تناسب بيئة العمليات التي هي بيئة معقدة وديناميا. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة المتكاملة والأمانة العامة بذل الجهود لتعريف البلدان المساهمة بقوات بولاية البعثة وموقفها

في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى بسبل منها القيامُ بزيارات وبالتدريب قبل النشر، وإنجاز التقييمات، ورصد أداء جميع العناصر النظامية المنشورة في إطار البعثة، وتقديم خطط لتحسين الأداء موضوعة خصيصا لتقويم أوجه القصور المكتشفة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خضعت تسع وحدات عسكرية للتقييم (أربع كتائب مشاة، ومستشفى واحد، ووحدتان هندسيتان، ووحدتان جويتان) وقُيِّم أداؤها جميعا على أنه مُرض. كما خضعت ثمان وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة للتقييم وقُيِّم أداؤها على أنه مُرض، وتم الوقوف على ممارسات جيدة، بما في ذلك الخضوع لتدريبات متعاقبة داخل البعثة واستعداد الوحدات للنشر السريع.

94 - وفي أعقاب إعادة إحدى الوحدات العسكرية إلى وطنها والإبلاغ عن عدد كبير من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2021، زادت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الأمانة العامة، من الجهود الهادفة إلى تعزيز تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحسين سلوك أفرادها بوجه عام. فقد قامت البعثة بتنقيح وترشيد استراتيجيتها الوقائية ونهجها لإدارة المخاطر، بطرق منها العمل بنهج لا مركزي خاصٍ بالسياق عن طريق لجان وقاية متكاملة في المكاتب الميدانية، بالتوازي مع تعزيز الإبلاغ والمساءلة. ويجري تحديثُ شبكات الشكاوى المجتمعية المحلية وتمكينُها وتجهيزُها لدعم جهود البعثة المتكاملة في مجال الاتصال والتوعية في المواقع المعرضة للخطر. وتمشيا مع تهجها الذي يركز على الضحايا، أعدّت البعثة المتكاملة مشاريع مجتمعية خاصة بالسياق من أجل المواقع ذات الأولوية.

95 - وفي وجه انتهاكات اتفاق مركز القوات واستمرار الحملة التضليلية، اعتمدت البعثة المتكاملة نهجا متعدد الأركان لتعزيز فهم الولاية المنوطة بها وتحسين العلاقات مع الحكومة المضيفة. واعتمدت قوة البعثة تدابير تخفيفية مثل التواصل على مستويات متعددة واتخاذ تدابير قوية للتخفيف من العقبات التي تعترض حريتها في التنقل، مما أدى إلى انخفاض مؤقت في تواتُر بروز هذه العقبات وفي أثرها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونوّعت البعثة أشكال اتصالاتها الاستراتيجية لمواجهة المعلومات المضللة والمغلوطة، حيث لجأت إلى استباق الأمور وشرح الأنشطة الموكلة إليها وتصحيح المعلومات الخاطئة بسبل منها بث برامج للبعثة على التلفزيون الوطني.

96 - وسيزداد العمل على تعزيز أداء البعثة في تنفيذ ولايتها الواسعة والشاملة بعد أن تنتهي من كامل عمليات نشر قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المأذون لها به. وإضافة إلى ذلك، يُفترض أن الأداء الفعال لأي بعثة يدعمه التعاون على نحو وثيق مع الشركاء، ولذلك تواصل البعثة المتكاملة تعميق ما يربطها بشركائها من شراكات استراتيجية وإقامة أخرى جديدة بناء على المزايا النسبية، وبناء بالأخص على الصلة بين حفظ السلام وبنائه والتنمية التي تعتمد على الاستثمارات من الشركاء.

الاعتبارات المالية

97 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 298/75 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، مبلغا قدره 036,6 1 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وفي 26 أيار/مايو 2022، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة قد بلغت 339,2 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 845,6 2 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

98 - شكّل إجراء الحوار الجمهوري خطوة جديرة بالاهتمام في سياق عملية السلام، فقد سمح للمشاركين فيه بالإعراب عن مظالمهم وتقديم توصـــياتهم. ومما يبعث على التفاؤل أن العديد من التوصـــيات النهائية للحوار الجمهوري تتماشى مع نتائج منتدى بانغي ومع الاتفاق السياسي، فذلك يؤكد من جديد أن التوصيات المنبثقة عن هاتين العمليتين لا تزال تعكس التطلعات الجماعية لشـعب جمهورية أفريقيا الوسـطى للسـلام والتنمية الدائمين. وأكرر دعوتي للحكومة إلى التشـبث بروح الحوار وتوسـيع نطاقه ليشـمل جميع أطياف المعارضـة السـياسـية والجماعات المسـلحة الموقِّعة على الاتفاق السـياسـي التي نبذت العنف. وأدعو جميع المعنيين إلى العمل على تنفيذ التوصـيات، وأحث الحكومة على تخصـيص الموارد اللازمة والتحلي بالإرادة السـياسـية المطلوبة لإحراز تقدم في تلك الجهود. فلن يعود السـلام إلى البلد بصـورة دائمة إلا بإجراء حوار ذي مصداقية يشمل الجميع وينبني على المكاسب الديمقراطية التي تحققت بشق الأنفس.

99 - وأُشيد بإمساك الحكومة بالزمام في مساعي النهوض بعملية السلام، وهو ما يتجلى في عقد المؤتمر التقييمي لتفعيل خريطة الطريق المشـتركة. فقد كان ذلك دفعة جديدة ليعود المعنيون الرئيسـيون إلى العمل على تنفيذ الاتفاق السـياسـي بطريقة منسـقة ومنظمة. ولا يزال تلقي الدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ضرورياً للاستفادة من هذه الدفعة. إذ يظل التعاون مع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى والعمل معهم وتوخي نفس ما يتوخّونه من الأمور الضرورية لتسريع وتيرة عملية السلام.

100 - وأُشـيد بالجهود المبذولة للمضـي في الأعمال التحضـيرية للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أوائل عام 2023. وتُتيح الانتخابات المحلية، إذا ما سندتها عملية سياسية ذات مصداقية، فرصـةً فريدة من نوعها لتوسيع الحيز الديمقراطي. وأدعو السلطات الوطنية إلى أن تُبرز أن الأمور مُمسكٌ بزمامها وطنياً وأن تعمل على تهيئة بيئة سـياسـية تشـمل الجميع بطرق منها تعزيز الجهود الهادفة إلى بلوغ حصـة التمثيل الجنساني وهي 35 في المائة. وأدعو الجهات الشريكة إلى تقديم الدعم المالي والتقني للعملية الانتخابية.

101 - وأرحب باعتماد الجمعية الوطنية القانون الملغي لعقوبة الإعدام. وما زال يساورني قلق بالغ في المقابل من اسـتمرار ارتكاب جميع أطراف النزاع انتهاكات لحقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني، بما في ذلك ارتكاب أعمال عنف جنسـي متصـل بالنزاع وانتهاكات جسـيمة في حق الأطفال. وأسـتنكر اسـتمرار اسـتهداف جماعات إثنية ودينية بعينها للاشـتباه في أنها متواطئة مع جماعات مسـلحة، واسـتخدام وكلاء، والاسـتخدام المفرط للقوة من جانب جميع أطراف النزاع. وأدين بشدة استمرار الجماعات المسلحة في ارتكاب أعمال عنف، فلابدّ من وقف هذه الأعمال فورا. وأشـعر بالقلق أيضـا إزاء الحوادث العدائية المنسـوبة لأفراد من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد أمن آخرين والتي تسـتهدف المدنيين. وأذكّر جميع الأطراف بوجوب حماية المدارس وعدم اسـتخدامها لأغراض عسـكرية. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات فورية للالتزام بوقف إطلاق النار من جانب واحد، وأحث الحكومة على كفالة إخضاع من يُحدّد أنهم جناة للتحقيق ثم مقاضاتهم.

102 - ولدعم عملية السـلام، من الضـروري مكافحة الإفلات من العقاب وإتاحة سبل لجوء الضـحايا إلى العدالة. وفي هذا الصـدد، أشـيد ببدء أول محاكمة في المحكمة الجنائية الخاصـة، وبعقد محكمة الاسـتئناف في بانغي أول جلسـات جنائية منذ شـباط/فبراير 2020، فهذه خطوات إيجابية في مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسـطى عن الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الجرائم الجسـيمة المرتكبة في حق المدنيين وحفظة السـلام. وأدعو الحكومة إلى تعزيز دعمها لنظام العدالة الوطني، بما في ذلك المؤسـسـات

القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية، في جميع أنحاء البلد، وإلى تهيئة بيئة تمكن السلطات القضائية من الاضطلاع بولايتها بطريقة فعالة ومستقلة ومحايدة.

103 - وأدعو السلطات الوطنية كذلك إلى مواصلة القيام بإصلاحات تُرشِّد إدارة قطاع الأمن والرقابة الديمقراطية عليه وقيادته وضبطه. فالعمل على هذه الأولويات، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ضروري لمواصلة نشر قوات الدفاع والأمن الداخلي وتعزيز ثقة السكان فيها. وأشجع جميع الجهات الشريكة الدولية على دعم الرؤية الوطنية لقطاع الأمن بطريقة منسقة وشفافة.

104 - ولا يزال الأفراد العسكريون والمدنيون التابعون للبعثة المتكاملة الوحيدون الموجودون في أنحاء كثيرة من البلد، مما يجعل توقعات السكان المحليين منهم كبيرة، حيث لا تزال سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه قيودا لافتقارها إلى الوسائل والقدرات واللوجستيات اللازمة. وعلينا القيام بالمزيد للمساعدة في التغلب على هذه القيود. وقد أثبت النهج الأمني الذي تتبعه البعثة في المناطق فعاليته في بعض المناطق على المدى القصير. غير أن الاستمرارية تتطلب أن تُبسط في الوقت المناسب هياكل إدارية حكومية فعالة وقوات دفاع وأمن خاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى تطلبها الاستثمار في التنمية.

105 - وأرحب بالتقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح رغم الظروف الصعبة، وبالتواصل البناء بين الحكومة والأطراف المسلحة الملتزمة بهذه العملية. وأدعو السلطات الوطنية إلى مواصلة التواصل مع باقي الجماعات المسلحة استنادا إلى خريطة الطريق المشتركة، وبدعم منسق من جميع الشركاء، لتعود هذه الجماعات للالتزام بالاتفاق السياسي والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وأدعو الحكومة أيضا إلى تعزيز إتاحة الفرص الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل لصالح المستفيدين من برامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ولصالح المجتمعات المحلية كذلك، بدعم من جميع الشركاء الإنمائيين.

106 - وأشعر ببالغ القلق إزاء ما لتدهور الحالة الاقتصادية والمالية من آثار سلبية على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما أضعف الناس فيها. وأدعو الحكومة إلى تركيز جهودها على تحقيق مكاسب لصالح السكان من خلال نهج شفاف ومن خلال انتهاج الحوكمة الرشيدة، بشراكة وثيقة مع الشركاء الدوليين. وأشعر بالقلق كذلك إزاء تأجيل تقديم جميع أشكال دعم الميزانية تقريبا التي كان من المقرر أن يقدمها شركاء دوليون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو الحكومة والشركاء الإنمائيين الرئيسيين إلى التوصل إلى توافق في الآراء ليتفادوا خطر الإخلال بتقديم الخدمات العامة الحيوية إلى السكان.

107 - وقد أصبحت الحالة الإنسانية مثيرة للقلق بشكل متزايد، حيث يحتاج أكثر من 60 في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، في حين تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود. وأثني على العاملين في المجال الإنساني لما يبذلونه من جهود متواصلة لتقديم المساعدة إلى المحتاجين رغم المخاطر. وقد تشكّل الهجمات التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وأدعو السلطات الوطنية إلى فتح التحقيق فيها بسرعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

108 - وأدين بشدة استخدام الجماعات المسلحة للذخائر المتفجرة التي توقع خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ولا يزال من الضروري توعية السكان بخطر

الذخائر المتفجرة، وتعزيز قدرات قوات البعثة المتكاملة. وأكرر أيضا دعوتي لتقديم الدعم وللتعاون على الصعيد الإقليمي لوقف الاتجار غير المشروع عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار بالمتفجرات والسلائف.

109 - وأرحب بالتواصل البناء الأخير بين البعثة المتكاملة والحكومة بشأن تنفيذ اتفاق مركز القوات بوسائل منها آليات التنسيق التي أنشأها وزير الخارجية والفرنكفونية والشتات مؤخرا. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مجددا إلى أن تتصدى لانتهاكات اتفاق مركز القوات والتهديدات والحوادث العدائية التي يقوم بها أفراد قوات الأمن الوطنية وأفراد أمن آخرون في حق أفراد البعثة المتكاملة والتي تشكل خطرا جسيما على سلامة حفظة السلام وأمنهم، وأن تُحاسب الجناة.

110 - وأحيط علما باتجاه حملات التضليل التي تستهدف البعثة المتكاملة نحو التناقص، ولكنني ما زلت أشعر بالقلق من بعض الجماعات الهامشية التي تواصل التحريض على الكراهية. وأشعر بالقلق كذلك من استمرار حملات التضليل التي تسعى إلى التحريض على الكراهية والعنف، ولا سيما تلك التي تستهدف الأقليات والمعارضة السياسية على وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي. وأحث السلطات الوطنية على مواصلة اتخاذ خطوات محددة وعلنية للتصدي للتحريض على العنف ومنعه ومقاضاة من يوجهون تهديدات للصحفيين.

111 - وأدين ارتكاب أفراد الأمم المتحدة أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأُعيد تأكيد التزامي بسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع هذه الأعمال. ويجب علينا مواصلة بذل الجهود لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحفظ حقوق الضحايا وكرامتهم. وتواصل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري اتخاذ إجراءات لتعزيز التدابير الوقائية والمساعدة المقدمة للضحايا. وأدعو جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها بالنظر في الادعاءات التي تحيلها الأمم المتحدة بهدف محاسبة الجناة وكفالة تسوية ادعاءات النَّسَب.

112 - وفي الختام، أرحب بالتزام الرئيس بالعمل مع ممثلتي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة البعثة المتكاملة، فالنتين روغوابيزا، التي أُوفدت إلى البلد مؤخرا، حيث تولّت مسؤولياتها في نيسان/أبريل. كما أعرب عن خالص تقديري لمنكور ندياي على قيادته خلال السنوات الثلاث الماضية. وأدعو جميع المعنيين إلى تقديم الدعم الكامل لممثلتي الخاصة من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وأعرب عن امتناني لتفاني موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين في أداء ولاية البعثة، وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأثني أيضا على المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الجهات الشريكة الأخرى، بما فيها البلدان المانحة، على إسهاماتها القيمة من أجل إحلال السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 حزيران/يونيه 2022

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	ضباط الشرطة من غير وحدات الشرطة المشكّلة
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	12	36	1 345	1 393		2
بنن	3	2	0	5		43
بوتان	2	4	0	6		
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	4	0	7		
البرازيل	3	7	0	10		1
بوركينا فاسو	0	11	0	11		57
بوروندي	8	11	747	766		
كمبوديا	4	6	219	229		
الكاميرون	2	6	750	758	318	23
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	2	7	0	9	179	2
كوت ديفوار	0	2	0	2		59
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0		9
إكوادور	0	2	0	2		
مصر	8	26	989	1 023	136	11
فرنسا	0	9	0	9		5
غابون	0	4	0	4		
غامبيا	3	7	0	10		22
غانا	4	10	0	14		1
غواتيمالا	2	2	0	4		
غينيا	0	0	0	0		16
إندونيسيا	5	12	215	232	140	5
الأردن	3	7	0	10		47
كينيا	7	8	0	15		
مدغشقر	0	0	0	0		
مالي	0	0	0	0		23

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	ضباط الشرطة من غير وحدات الشرطة المشكّلة
موريتانيا	8	9	450	467	319	
المكسيك	1	1	0	2		
المغرب	4	24	750	778		
نيبال	5	16	769	790		
النيجر	0	5	0	5		35
نيجيريا	0	6	0	6		2
باكستان	9	29	1 275	1 313		
باراغواي	2	2	0	4		
بيرو	5	7	205	217		
الفلبين	2	1	0	3		
البرتغال	0	7	185	192		14
جمهورية مولدوفا	3	1	0	4		
رومانيا	0	0	0	0		14
الاتحاد الروسي	3	10	0	13		
رواندا	7	30	1 660	1 697	460	47
السنغال	0	8	180	188	500	20
صربيا	2	4	71	77		
سيراليون	4	2	0	6		
إسبانيا	0	0	0	0		1
سري لانكا	0	3	110	113		
السويد	0	0	0	0		2
توغو	4	10	0	14		19
تونس	3	9	310	322		60
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	7	450	457		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	10	0	10		
أوروغواي	0	3	0	3		
فييت نام	1	8	0	9		
زامبيا	7	16	910	933		
زمبابوي	1	1	0	2		
المجموع	**147**	**414**	**11 590**	**12 151**	**2 052**	**540**

المرفق الثاني

الخريطة